



المعهد العربي للتخطيط بالكويت
Arab Planning Institute - Kuwait

منظمة عربية مستقلة

سياسات التنافسية

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية
العدد المائة والخامس عشر - يوليو/ تموز 2012 - السنة الحادية عشر

أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم والمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط بالكويت على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدّم والازدهار لأمتنا العربية،،

د. بدر عثمان مال الله
مدير عام المعهد العربي للتخطيط بالكويت

المحتويات

2 أولاً: المقدمة
3 ثانياً: العوامل التي تتحكم في التنافسية
9 ثالثاً: سياسات التنافسية
13 رابعاً: الخاتمة
14 المراجع

سياسات التنافسية

إعداد أ. صالح العصفور

أولاً: المقدمة

من أجل مواكبة التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم، المتمثلة في العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي، وسياسات الإنفتاح وتحرير الأسواق والتكتلات الإقليمية، وانتشار ظاهرة الاندماج بين الشركات والمؤسسات العالمية، والتطورات الكبيرة في تقانة المعلومات والاتصالات، فقد أخذ موضوع التنافسية يحظى باهتمام واسع على النطاق العالمي.

في ظل هذه التطورات، فقد أصبح من الصعوبة بمكان أن تعيش أي دولة بمعزل عن ما يشهده العالم من تحولات، بالنظر إلى الصعوبات والإشكالات التي ستواجهها، وعلى وجه الخصوص في مجالات التطوير وتدقيق رؤوس الأموال. وعليه، فقد أخذت الدول النامية ومنها العربية تهيئ نفسها للتوائم مع هذه التطورات، من أجل الاستفادة من مزاياها والتقليل ما أمكن من سلبياتها وذلك باللجوء إلى انتهاج سياسات وبرامج إصلاحية تهدف إلى إعادة هيكلة اقتصاداتها وتهيئة البيئة الاقتصادية المناسبة لتعزيز قدراتها التنافسية في عالم مفتوح أمام التجارة وأمام التدفقات الاستثمارية الأجنبية.

تنبع أهمية القدرة التنافسية من كونها تعمل على توفير البيئة التنافسية المناسبة لتوفير كفاءة في تخصيص واستخدام الموارد وتحفيز الإبداع والابتكار وتحسين مستوى الإنتاجية وجودة الإنتاج، ومن أجل تحسين مستوى معيشة المستهلكين عن طريق خفض التكاليف والأسعار.

وتأتي أهمية القدرة التنافسية من كونها تعمل على توفير البيئة التنافسية المناسبة لتوفير كفاءة في تخصيص واستخدام الموارد، وتحفيز الإبداع والابتكار من أجل تعزيز وتحسين مستوى الإنتاجية وجودة الإنتاج، ومن أجل تحسين مستوى معيشة المستهلكين عن طريق خفض التكاليف والأسعار.

ويتألف مؤشر التنافسية العالمية من 12 فئة تمثل ركائز التنافسية، وتشكل معاً صورة كاملة عن طبيعة تنافسية الدول، وتشمل المؤسسات والبنى التحتية وبيئة الاقتصاد الكلي والصحة والتعليم الأساسي والتعليم العالي والتدريب، وفاعلية سوق السلع والعمل، وتطوير السوق المالية والجاهزية التقانية، وحجم السوق وتطور الأعمال وابتكارها.

ينطلق تقرير التنافسية العربية من أن التنافسية تعني "الأداء النسبي الحالي

أن أهم العوامل التي تؤثر ببيئة الأعمال هي الحاكمة وفاعلية المؤسسات، والبنية التحتية لتوزيع السلع والخدمات وجاذبية الاستثمار وأخيراً تدخل الحكومة في الاقتصاد.

يمثل تدني نوعية البنى التحتية والمؤسسات، وعدم ملاءمة بيئة قطاع الأعمال والتدخل المفرط للحكومة في النشاط الاقتصادي، أهم المعوقات الأساسية تجاه تحسين تنافسيتها الجارية. حيث تعاني معظم الأقطار العربية من تأخر جهازها الإداري ووجود الفساد فيه. وتعتبر هذه البيئة من أهم العناصر المثبطة للاستثمار المحلي أو الخارجي والمساهمة في زيادة تكلفة المعاملات.

الحاكمة

أصبح مفهوم الحاكمة يتردد بكثرة في الأدبيات الحديثة، ويمكن تعريف الحاكمة بوجه عام على أنها القدرة على استخدام السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية وتوظيفها لإحداث التنمية، ويراها البعض على أنها "الحالة التي تكون فيها الدولة منضبطة بقوة المجتمع ويكون فيها المجتمع منضبطاً". والحاكمة الجيدة لا تساعد فقط على الاستقرار، بل أصبحت عاملاً حاسماً في التنافسية الدولية. والشواهد تدل على أن الفساد الواسع الانتشار مضر بفاعلية البلد على اجتذاب الاستثمارات الخارجية المباشرة أو يرفع على العموم تكاليف القيام بالأعمال في البلد.

من الملاحظ أن مستوى الحاكمة ومدى تطور المؤسسات في دول المنطقة لا يتماشيان مع مستويات دخلها. وتفيد الأدبيات الحديثة أن

والأداء النسبي الكامن للاقتصادات العربية في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض للمزاومة من قبل الاقتصادات الأجنبية". واستناداً إلى هذا التعريف، فقد تم بناء مؤشر مركب للتنافسية لا يختلف في مكوناته الكلية عن ما جاء في تقرير التنافسية العالمي ولكن مع تقسيمه إلى مؤشرين فرعيين، هما: (1) مؤشر التنافسية الجارية الذي يركز على الأداء الجاري والعوامل المؤثرة فيه مثل بيئة الأسواق، ومناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجيتها؛ و(2) مؤشر التنافسية الكامنة الذي يعني القدرات عميقة الأثر، التي تضمن استدامة هذه التنافسية ومن ثم استدامة النمو وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد تم تحديد ثلاثة مجالات أساسية للتنافسية الكامنة وهي: رأس المال البشري، وتوطين التقانة والبنية التحتية التقانية، وهي ما توصلت إليه مراجعات نظريات النمو والتنمية في دعم التنمية في إطار العولمة وتحديات عصر المعلومات.

وبغرض صياغة السياسات المناسبة، فإنه لا بد من تحديد مكانم الضجوة بهدف ترتيب جدول أوليات يتناسب مع جسامة الضجوة المرتبطة بالأداء طويل الأمد. فيتناول العدد بالإضافة إلى هذه المقدمة، العوامل التي تتحكم في التنافسية في الجزء الثاني، ثم يستعرض سياسات التنافسية في الجزء الثالث، وفي الجزء الرابع والأخير خاتمة العدد.

ثانياً: العوامل التي تتحكم في التنافسية

توضح نتائج الدراسات المتخصصة والتقارير الدولية والإقليمية حول التنافسية

إنه من الضروري إنجاز جملة من السياسات الهادفة إلى تطوير شبكة الطرق السريعة وفق صيغ التمويل الحديثة المعروفة مثل نظام ”البناء - التشغيل - التحويل“، أو الصيغ البديلة. كما يستحسن فتح مجال النقل الجوي للسلع والمسافرين للمبادرة الخاصة، وتطوير النقل البري بالسكك الحديدية في الدول ذات المساحات الكبيرة وتطوير إدارة الموانئ، وتطبيق الأنظمة الالكترونية الحديثة من أجل تقليل مدة العبور وتسليم البضائع في وقتها، وتشجيع النقل بالحوايات، وفتح مجال إنتاج الكهرباء للمنافسة، وتقليل القيود وإصلاح أنظمة التسعير لترشيد الاستهلاك وتشجيع الإنتاج وتقليل الخسائر.

تدخل الحكومة في الاقتصاد

هناك شواهد تطبيقية تؤيد أن التدخل المفرط للحكومة في مجال الملكية وكذلك تدخلها في قطاع الأعمال وهيمنتها على القطاع الإنتاجي يحد من تطور الإنتاجية. كذلك فإن استفحال ظاهرة ”البحث عن الربح“ يزيد من تكلفة الأعمال، إضافة إلى أن لعب دور ”مشغل الملاذ الأخير“ يحدث تشوهات في خيارات الأفراد، ولاسيما في اختيار تخصصات التعليم واختيار الوظائف الحكومية، الأمر الذي ينتج المهارات غير المطلوبة لدى سوق العمل ويتسبب في تدني مستوى الإنتاجية. لذلك فإنه يتعين إحداث نقلة نوعية في دور الحكومات، من خلال تقليص تدخلها المباشر والمفرط في النشاط الاقتصادي، من حيث الإنتاج والتشغيل، لتجنب الاختلالات التي يحدثها هذا التدخل. إن إيجاد شراكة ملائمة مع القطاع الخاص هو أحد السبل

تحسين الحاكمية وتطوير المؤسسات يمران بإشراك مختلف طبقات المجتمع المدني في أحداث التنمية، وكذلك بالمساءلة وضمان الشفافية ورفع مستوى الجهاز الإداري من حيث التعيين والترقية بحسب الكفاءة والعمل على إخراج هذا الجهاز من دائرة ضغوطات أصحاب المصالح. ويمر تحسين الحاكمية عن طريق إنفاذ القانون والعمل على عدم تضارب اللوائح والتشريعات.

البنية التحتية الأساسية

على الرغم من الجهود الاستثمارية المعتبرة التي بذلتها الحكومات المتعاقبة في تطوير البنية التحتية في الدول العربية، إلا أن الأداء العربي يشهد تأخراً في بعض القطاعات مقارنة بأداء دول أخرى. ينعكس ذلك سلباً على تنافسية الدول العربية في جذب رأس المال أو ارتفاع تكلفة المنتجات، إذ إن تكلفة النقل والتوريد قد تشكل جزءاً مهماً من الأسعار النهائية لمنتجاتها.

للارتقاء بنوعية البنية التحتية في ظل برامج التصحيح الهيكلي والتحول إلى اقتصاد السوق والانفتاح على الخارج، فإنه يترتب على الحكومات العربية العمل على تشجيع الاستثمار في البنية التحتية، والعمل على استخدام الصيغ التمويلية الحديثة مثل الامتياز وعقود الإدارة، التي تضمن مساهمة القطاع الخاص عبر تحقيق عائد مرتفع للمشاريع مقابل توفير خدمة جيدة وضمان صيانة هذه المشاريع. يتطلب ذلك تشجيع المنافسة ومساهمة شركات القطاع الخاص وتقليل القيود المفروضة على الدخول لهذه الأسواق وتنظيمها وفق قواعد اقتصاد السوق.

وتطوير نظام الرهونات وشهادات الملكية لدعم المقترضين الصغار وذوي المشاريع الديناميكية.

جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر

يتوجب التركيز على استقطاب أكثر للاستثمار الأجنبي المباشر؛ وذلك لدوره في تعزيز النمو وخلق الوظائف وزيادة الإنتاج ونقل التكنولوجيا وقلة تأثيره بالتقلبات الظرفية. وكذلك فإنه في حث الشركات الكبيرة على الانفتاح على العالم الخارجي، عبر تطوير شراكات أجنبية، يساعد على تطوير الإنتاج وتحسين نوعيته، وهو ما يعزز دور الشركات في المنافسة داخلياً وخارجياً، من أجل كسب أسواق جديدة.

وفي هذا الإطار فإنه من الضروري تسريع برامج الخصخصة، وذلك لاستقطاب أكثر للاستثمار الأجنبي المباشر وكوسيلة فعالة لتطوير أسواق الأوراق المالية. كذلك فإنه يتطلب تطوير عمليات المساهمة في إحدى حلقات الإنتاج الكونية لصالح الشركات الأجنبية؛ وذلك لكسب الخبرة وضمان الأسواق. كما يتوجب الإقلال من البيروقراطية والإجراءات الإدارية لدخول الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع عمليات النافذة الموحدة.

كذلك فإن هناك ضرورة للتركيز على تطوير بؤرة مضيئة تكون جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر مثل قطاع هندسة البرمجيات، وذلك لما لذلك من آثار كبيرة على التنافسية عبر نقل التكنولوجيا والتدريب والتأهيل للمهارات المحلية، بحيث تستجيب البؤرة إلى الأولويات التنموية داخل كل قطر. كما يجب تفعيل دور المؤسسات التسويقية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن يكون العاملون فيها على قدر عالٍ من الكفاءة.

لتخفيف الأعباء المالية عن الحكومة والتخلص من عقلية التواكل عليها التي مازالت منتشرة في أغلب الدول العربية.

يكون إصلاح الأنظمة المالية ورفع معدلات تدفقات الاستثمارات الأجنبية عبر تحسين البيئة الاستثمارية واستخدام أدوات السياسة الصناعية لتحفيز المستثمر الأجنبي.

إن تحفيز الاستثمار في الدول العربية يتطلب: توفير البيئة الملائمة وإحداث تغييرات عميقة في الهياكل والمؤسسات والسياسات، وتطوير بيئة استثمارية جيدة لتشجيع المصادر التمويلية المختلفة، وتعزيز قدرة المصارف وبيوت المال على تجميع الموارد وتحويلها إلى استثمارات ناجعة. كما يتطلب تطوير أسواق الأوراق المالية عملية، وخصوصاً في مجال رفع ثقافة استخدام الأسهم في الحصول على التمويل، ورفع درجة كفاءة هذه الأسواق والحفاظ على شفافيتها وانسياب المعلومات. كذلك يتطلب تحفيز الاستثمار تخفيض سيطرة الحكومة على مصادر التمويل، ورفع نسب القطاع الخاص من الائتمان، وتطوير أنظمة ضمان القروض لتشجيع المصارف على منح القروض للقطاع الخاص. كما يجب على الحكومة إجراء إصلاح ضريبي، وتقديم تسهيلات جبائية، وإلغاء الازدواج الضريبي، وتطوير المناطق التجارية والمناطق الحرة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتطوير مراكز المعلومات عن الوضع المالي للشركات والأفراد. كما يتوجب على الحكومة تطوير قدرة النظام القضائي على تحصيل الديون،

إن حث الشركات الكبيرة على الانفتاح على العالم الخارجي يساعد على تطوير الإنتاج وتحسين نوعيته، بما يعزز من دور الشركات في المنافسة داخليا وخارجيا.

وفي ما يتعلق ببؤد التكلفة الأخرى، فإن المؤشرات تفيد بارتفاع تكاليف رأس المال والمعدلات الضريبية والجمركية في الدول العربية ذات الصناعات التحويلية المتنوعة، مقارنة بكوريا أو ماليزيا، الأمر الذي ينعكس سلباً على تنافسية الصناعات التحويلية في هذه الدول.

إن من أهم السياسات الضرورية للارتقاء بالأداء العربي في جانب الإنتاجية والتكلفة :

- الاستمرار في سياسات الإصلاح المالي ومراجعة الهياكل الضريبية والجمركية، بما يساعد في إزالة التشوهات، وتقليل تكاليف الإنتاج.
- ضرورة إعادة هيكلة وتأهيل قطاع الصناعات التحويلية في الدول العربية، من حيث التقنيات المستخدمة والطاقت الإنتاجية، وإدارة وتوظيف الموارد، ومن حيث تنوع المنتج وتلاؤمه مع الأسواق الدولية، بما يتيح رفع الإنتاجية وتعزيز تنافسية القطاع الصناعي.
- إصلاح الأنظمة التعليمية وربطها بسوق العمل، بما يتيح مرونة في التوظيف والأجور، وكذلك إصلاح أسواق العمل بإزالة العقبات التي تحول دون حرية انتقال العمالة وإصلاح سياسات التشغيل في مؤسسات القطاع العام.

وفي ظل الاتجاه الحديث للاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو القطاعات ذات الكثافة المعرفية والتقنية العالية، فإنه يتعين على الأقطار العربية تنمية قطاعات جاذبة بعيداً عن القطاعات التقليدية مثل قطاع الطاقة وقطاع الصناعات التحويلية.

كما أن استخدام وتوظيف إتفاقيات الشراكة والتكامل الاقتصادي، يكتسب أهمية كبيرة، لاسيما تلك الاتفاقات العربية - الأوروبية والعربية - العربية، وذلك من خلال تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية، يمكن أن تسهم بشكل ملحوظ في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الإنتاجية والتكلفة

تعتبر الإنتاجية والتكلفة بالإضافة إلى النوعية من أهم محددات القدرة التنافسية المحلية والدولية للشركات. وتشير مؤشرات الإنتاجية في قطاع الصناعات التحويلية العربية إلى التدهور الكبير في الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج بسبب تقادم التقنيات، وإهدار الموارد وضعف استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة.

كما تفيد المؤشرات أيضاً بتدني إنتاجية العامل في الدول العربية كثيفة الاستخدام لعنصر العمل في قطاع صناعاتها التحويلية، الذي ينعكس في ارتفاع تكلفة وحدة العمل في هذه الدول، إذا ما قورنت بدول أخرى مثل كوريا أو ماليزيا، على الرغم من انخفاض أجور العمل فيها.

- استخدام التقانة المتقدمة كأحد مداخل رفع الإنتاجية، من خلال تقصير دورة الإنتاج والتخزين ووقت التسليم، ويوصى باعتماد الطرق الحديثة في إدارة الإنتاج في مختلف مراحلها.

السوق والتنافسية

تعتبر المنافسة الداخلية بين الشركات عنصراً أساسياً لتحفيزها على الابتكار ورفع الإنتاجية ودعم قدرتها التنافسية، نظراً إلى أن السيطرة على السوق من قبل عدد قليل من الشركات من شأنه أن يثبط دافع الابتكار ورفع الإنتاجية وتحسين الكفاءة والنوعية. وعلى هذا الأساس، فإن إيجاد مناخ تنافسي داخلي يعتبر شرطاً أساسياً في دعم القدرة التنافسية في الأسواق الدولية. ولكن ذلك غير كاف لتحقيق التنافسية في الأسواق الدولية. وقد يكون الشرط الكافي للتنافسية الدولية هو الابتكار وتطوير أساليب الإنتاج والإدارة بشكل مستمر. ويستدعي توفير هذا الشرط، من بين أشياء أخرى، التركيز على الاستثمار في رأس المال البشري، من خلال التعليم والتدريب ودعم مؤسسات البحث والتطوير.

كذلك فإن الدخول في اتفاقيات الشراكة وتوقيع الاتفاقيات الدولية والانفتاح هي عوامل تشجع على الانضباط في مجال الأعمال وتساعد، على الرغم من التحديات التي تطرحها، على التأقلم مع البيئة العالمية.

وبالرغم من كون مرحلة التسويق لاحقة لمرحلة الإنتاج، إلا أن قيادة العملية الإنتاجية هي بيد العملية التسويقية، حيث

تتم دراسة السوق المحلية والدولية لتحديد مواصفات ومزايا واحتياجات السوق المستهدفة من ناحية حجم الطلب المستقبلي المتوقع، ومرونة الطلب المتوقع ومدى تقلب الاحتياجات والذوق العام، وذلك بهدف الوصول إلى تصور يقود إلى تحديد أرقام دقيقة ومواصفات معينة مطلوب من العملية الإنتاجية توفيرها.

تشير الأدبيات الكلاسيكية للقدرة التنافسية إلى أن التنافس بتخفيض الأسعار وتمييز المنتج هما الطريقتان الرئيسان للحصول على قدرة تنافسية تفوق قدرة المنافسين وهو ما يؤكد أن تحديد القدرة التنافسية في الأدبيات الكلاسيكية كان أمراً تسويقياً بحثاً، في حين تنظر الأدبيات الحديثة لمفهوم القدرة التنافسية على أنه مفهوم استراتيجي يتعلق بكل عملية من عمليات المنشأة، وقد يكون الفرق بينهما في إمكانية استدامة القدرة التنافسية وليس في الحصول على التنافسية.

رأس المال البشري

إن الاستثمار في رأس المال البشري هو عنصر مهم في رفع القدرة التنافسية، ومن الضروري ترتيب الأولويات في التعليم لإزالة تشوهات هيكل العائد عليه.

إن معدلات الأمية الأبجدية والتقنية مازالت مرتفعة في العديد من الأقطار العربية. كما أن مستوى المهارات مقاسة بمتوسط سنوات التعليم لدى القوى العاملة يعتبر من أقل المستويات في العالم النامي. ويلاحظ أن الفجوة بين المستوى التعليمي للمرأة والرجل، وهي محدد رئيسي لمستوى التنمية البشرية في المستقبل، هو أعلى من مستوى الفجوة في الدول النامية.

وتعاني الدول العربية من قلة المبادرات الخاصة بتطوير قطاع الاتصالات وتقانة المعلومات والحاسوب. هذا وتفيد الدراسات أن الدول العربية قد حققت معدلات نمو متواضعة في قطاع الاتصالات مقارنة بالدول النامية، ويعزى ذلك إلى تدني معدلات الاستثمار في هذا القطاع، ويقدر تقرير التنافسية العربية لعام 2006 أن الدول العربية تحتاج إلى أكثر من 20 سنة لمضاعفة حجم البنى التحتية لقطاع الاتصالات وقطاع المعلومات.

لأغراض تعزيز تنافسية المنتج الصناعي المحلي، يتوجب إعادة هيكلة وتأهيل القطاع الصناعي في الدول العربية من حيث التقنيات المستخدمة والطاقة الإنتاجية ومن حيث تنوع المنتج وملاءمته للأسواق الدولية.

كما أوضح تقرير التنافسية العربية لعام 2006 أن التطورات والجهود لإصلاح قطاع الاتصالات وتقانة المعلومات تتصف بالبطء الشديد وعدم الشمولية، وهو ما يدعو إلى التوصية بعدد من السياسات والاستراتيجيات من أجل تفعيل هذه الجهود حتى يتحقق الأمل المنشود في تعزيز معدلات النفاذ وتجسير الفجوة الرقمية. وتتمثل أهم السياسات التي يوصى بها في هذا الإطار بما يلي:

- بناء القدرات والمهارات من خلال تشجيع التعليم في تقانة الاتصالات والمعلومات.
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في إنشاء البنى التحتية للاتصالات وتشجيع إقامة الشركات والاستفادة من خبرات الشركات العالمية في مجال

يشير تقرير التنافسية العربية لعام 2002 إلى أنه إضافة إلى ضرورة زيادة الإنفاق على التعليم، فإنه يجب إعادة النظر في هياكل التعليم العربية بهدف التركيز على الكيف بدلاً من الكم بما يخدم سوق العمل المستقبلية والحالية.

إن حسن الاستفادة من الموارد البشرية يقتضي إزالة أسباب الهدر في هذه الموارد المهمة سواء كان هذا الهدر على شكل بطالة صريحة أم انسحاب من عالم الإنتاج أم بطالة جزئية أم مقنعة أم هجرة المهارات خارج اختصاصاتها، إن لم يكن خارج أقطارها. وهناك العديد من السياسات الهادفة إلى الاحتفاظ بهذه المهارات وزيادة عطاؤها، من بينها إنشاء نظام فعال للحوافز، المادية والمعنوية وبناء بيئة علمية صحيحة.

ولاعتماد الأداء الإداري بالدرجة الأولى على الموارد البشرية، فإنه يتحتم على المنشآت التي ترغب بتعزيز تنافسياتها تشجيع الإبداع في العمل وابتكار طرق جديدة لسير العمل ترفع من الإنتاجية والكفاءة التشغيلية، إضافة إلى توفير برامج تدريبية مناسبة ومستمرة من أجل رفع أداء جميع الموظفين.

تقنية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

يشكل قطاع الاتصالات وتقانة المعلومات أحد أهم الركائز الأساسية لاقتصاد المعرفة وقطاعاً مساعداً في تكوين وتطوير القدرات التنافسية. كما يلعب هذا القطاع دوراً محورياً في تقليص الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والدول النامية.

وتساعد (على الرغم من التحديات التي تطرحها) على التأقلم مع البيئة العالمية.

إن من أهم التحديات التي تواجه الأقطار التي تعمل على دعم قدراتها التنافسية وعلى ديمومة النمو هو اختيار القطاعات أو الصناعات التي من شأنها أن تكون حافزاً لتعظيم الإنتاجية والترابط الخلفي والامامي بين مختلف قطاعات الاقتصاد.

سياسة إختيار الرابحين

لقد كان لسياسات دعم الصادرات ولاسيما على مستوى دول شرق آسيا دور كبير في نجاح هذه الدول، حيث حققت معدلات نمو قياسية. ويعزى هذا النجاح إلى "سياسة إختيار الرابحين"، أي إختيار القطاعات الصناعية الملائمة التي من شأنها أن تكون أكثر تنافسية من غيرها وتحقق أعلى مستويات التشابك القطاعي مع بقية الاقتصاد. وفي ما يتعلق بالقطاعات أو الصناعات التي يتعين إختيارها لكسب رهان التنمية المستديمة والتنافسية، فإن هناك معايير متعددة، ويمكن ذكر بعض منها، بحيث تختار الصناعات التي:

- تتمتع بمرونات الدخل العالية للطلب العالمي.
- لا تتأثر بسهولة من جراء منافسين يتمتعون بأجور أقل وتتوافر لهم موارد أولية أكثر.
- ذات قيمة مضافة عالية بعيداً عن الصناعات ذات الطلب المشبع، وعدم إهمال الصناعات التقليدية التي لها أسواق وللقطريها مزايا نسبية.
- تكون فيها نسبة التعلم وإمكانية رفع

تقانة الاتصالات والمعلومات في الدول العربية

- استكمال القوانين والتشريعات الخاصة بإعادة تنظيم قطاع الاتصالات وتعزيز التنافسية.
- تخصيص الصناديق المالية لدعم المشروعات الصغيرة، ولاستهداف المناطق الأقل حظاً كالمدراس الحكومية، المناطق الريفية والنائية والأسر الفقيرة بغرض تسريع معدلات النفاذ لتقانة المعلومات والاتصال وتحقيق هدف النفاذ الشامل لكل الفئات.

ثالثاً: سياسات التنافسية

بعد استعراض العوامل والمحددات التي تتحكم بالتنافسية على وجه العموم وبتنافسية المنتجات العربية على وجه الخصوص سواء محلياً أو في الأسواق الأجنبية، فإنه يمكن استعراض مجموعة من السياسات التي يمكن أن تنهض بتنافسية الدول العربية:

سياسات صناعية واعية

إن خلق صناعة تنافسية يتطلب تكوين رؤية واضحة في التخصص الصناعي، والتوجه نحو سلع ديناميكية يزيد عليها الطلب والتأقلم مع تغير الطلب العالمي بصفة عامة، والقيام بجهود فعلية نحو تنويع القاعدة الإنتاجية ومصادر الدخل. كما يتطلب الدخول في إتفاقيات الشراكة وتوقيع إتفاقيات الدولية والانفتاح، فهي عوامل تشجع على الانضباط في مجال الأعمال

الإنتاجية والتشابك القطاعي مع بقية الاقتصاد عالية.

برامج تحديث الصناعة

كذلك فإنه لا بد من اختيار قطاعات محورية جديدة، يمكن أن تساهم في رفع القدرة التنافسية من خلال التحديث أو إعادة الهيكلة الصناعية. ويتمثل تحديث الصناعة أو إعادة هيكلتها بشكل يخدم التنافسية في شيئين وهما: أولاً - التخفيض من تكلفة العمالة وتقليص "الوزن الزائد"، ثانياً - إعادة هندسة المشروعات. وتتمثل هذه بالاستثمار في التقنيات الحديثة وتغيير حصص عوامل الإنتاج، بما يضمن زيادة الكفاءة والإنتاجية وتدريب العاملين وإعادة توزيع العمل وتنظيم العملية الإنتاجية بشكل أفضل.

وفي هذا الشأن، فإنه يمكن الاسترشاد بتجارب دول كتونس والمغرب في تنفيذ برامج لتحديث صناعاتها في إطار الاتفاقيات الموقعة مع المجموعة الأوروبية، وعلى غرار التجربة الناجحة للبرتغال. وتهدف هذه البرامج بشكل عام، إلى رفع قدرات الصناعة على مستويات عدة: المنشأة ومجموع الصناعات والمستوى الوطني.

إن خلق صناعة تنافسية يتطلب تكوين رؤية واضحة في التخصص الصناعي، والتوجه نحو سلع ديناميكية يزيد عليها الطلب والتأقلم مع تغير الطلب العالمي بصفة عامة.

فعلى مستوى المنشأة، يهدف التحديث إلى تحسين تنظيم عملية الإنتاج والإدارة، والنهوض بمكونات التصميم والجودة والتسويق واستخدام التكنولوجيا، والنهوض بالعنصر البشري داخل هذه المنشآت، من خلال برامج التكوين والتدريب الملائمة.

أما على مستوى مجموع الصناعات، فيتمثل هدف برامج التحديث في توفير خدمات الدعم داخل الصناعة من خلال تعزيز الروابط بين مختلف المنشآت ورجال الأعمال، وتعزيز شبكة الاتصال بين كل العناصر الفاعلة في الصناعة.

وتهدف سياسات تحديث الصناعة على المستوى الوطني إلى توفير مناخ وبيئة أعمال ملائمة، من خلال سن القوانين وتعديل التشريعات القائمة في ما يتعلق بمعايير الجودة وتحسين البيئة القانونية والتنظيمية، وتوفير المعلومات وجمعها لفائدة قطاع الأعمال، وتقديم المشورة والدعم للصناعات في ما يتعلق بالبحث والتطوير. وكذلك ربط الحوافز المقدمة إلى الصناعة على شكل خطوط إئتمانية بتكلفة منخفضة، وحوافز ضريبية مختلفة وغيرها، بمعايير الإنجاز ولاسيما من حيث الابتكار ورفع الإنتاجية وكسب الحصة في الأسواق الدولية.

سياسات تجارة خارجية منفتحة

تشكو السياسات المباشرة المعتادة في التجارة الخارجية من مشكلات لا تساعد على استدامة التنافسية، وتضم هذه السياسات: الرقابة الجبائية المتمثلة في الرسوم والدعومات الخاصة بالعناصر المختلفة لميزان المدفوعات، والرقابة التجارية المتمثلة في الحصة

ومن ناحية أخرى، فإن أي سياسات تنظيمية وإجراءات ترفع من تكلفة الإنتاج المحلي تؤثر مباشرة وبشكل سلبي في تنافسية الصادرات. ومن المعروف أن الرقابة على الصرف وتعدد أسعاره تمثل حاجزاً مهماً أمام المصدرين في إطار الحصول على العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد الموارد الوسيطة من الخارج، وعليه فإن إصلاح النظام الرقابي على الصرف يبدو ذا أولوية لدعم القدرة التنافسية.

دعم الابتكار وتوطين التقنية

يؤثر التقدم التقني على عدد من العوامل الأخرى المرتبطة بالتنافسية، كالتكلفة والاستخدام وتوزيع الدخل ونوعية الصادرات وحصص الأسواق. كما يؤثر قبل كل شيء على نوعية العنصر البشري ومقدار الاستثمار في رأس المال البشري والعلاقة التعويضية أو التكاملية بين التقنية والموارد البشرية.

ويلاحظ في الجدول التالي انخفاض نسبة الصادرات ذات التقنية العالية للأسواق العالمية، الأمر الذي يعكس مستوى تنافسية المنتجات العربي، كما يعكس قدرة القوة البشرية العربية.

لابد من اختيار قطاعات محورية جديدة، يمكنها أن تساهم في رفع القدرة التنافسية من خلال التحديث أو إعادة الهيكلة الصناعية.

وعليه فإن تقنية المعلومات تطرح تحدياً خاصاً على الاقتصاد العالمي نظراً للتسارع الشديد في دخول هذه التقانات مجالات التصميم والإنتاج والإدارة والتعليم والتدريب والتسويق والتوزيع.

الاستيرادية والتصديرية ومختلف الحوافز غير الجمركية، وأخيراً الرقابة النقدية التي تضم الرقابة على الصرف ونظم الصرف المتعدد وشروط الودائع المسبقة. ويشكل جزء كبير من الإجراءات التجارية عائقاً أمام دعم تنافسية الصادرات العربية، بما في ذلك إجراءات التصدير المعقدة والإجراءات الإدارية الأخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن تواضع التسهيلات داخل الموانئ والمطارات وتعقيد إجراءات الرقابة والمعايير التقنية كالتفتيش ومنح الشهادات قبل الإبحار، من شأنها أن تساهم في تثبيط عمليات التصدير.

في ظل الاتجاه الحديث للاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو القطاعات ذات الكثافة المعرفية والتقنية العالية، فإنه يتعين على الأقطار العربية تنمية قطاعات جاذبة بعيداً عن القطاعات التقليدية مثل قطاع الطاقة وقطاع الصناعات التحويلية.

إن تحرير التجارة الخارجية على مستوى الرقابة الجبائية ورفع الحواجز الجمركية وغير الجمركية يجعل السياسات التنظيمية وإجراءات التجارة الخارجية مكونات مهمة في التأثير على تنافسية الصادرات في الأسواق الدولية. ففي حالة رفع الحواجز الجمركية وغير الجمركية مثل رخص الاستيراد، فإن الإجراءات المتعلقة بالبنية التحتية والنقل والتخليص الجمركي والسياسات المؤثرة مباشرة على العرض تصبح من أهم المحددات لتنافسية الصادرات.

لترجمتها إلى ميزات تنافسية جديدة في الأسواق الدولية. وعليه فإن القدرة على تكوين تنافسية مستدامة تعتمد على تطوير نظام محلي للبحث والتطوير والقدرة على إدارته. ولا تتوقف القدرة التنافسية على استيراد التقانة أو المكائن والمعدات المنطوية على التقانة الحديثة بقدر توقفها على بناء نظام وطني للبحث والتطوير، يعتمد بالدرجة الأولى على المهارات العالية المتوفرة محلياً. أن ذلك يتطلب زيادة نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي، حيث لا تزيد هذه النسبة عن 1% في أفضل الحالات في الدول العربية.

إن من يقرأ موقع الدول العربية في مؤشر التنمية "التنمية التكنولوجية" (سعد حسن، 2005) مقارنة بالدول الأخرى، يلاحظ أن ترتيب العربية هو في مواقع متأخرة في هذا المؤشر، حيث تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المركز الأول تليها كوريا الجنوبية، وتأتي الأردن بالمرتبة (56) ومصر (62) وتونس (66) والكويت (71) وسوريا (82) وذلك بين 88 دولة.

إن استخدام التقانة الحديثة، سواء باستيرادها أو تطويرها محلياً، غير كاف

نسبة الصادرات ذات التقانة العالية في الدول العربية

الدولة	2003	2007	2009
الجزائر	2.25	1.62	0.71
البحرين	0.10	0.05	0.05
مصر	0.50	0.54	0.89
الأردن	1.71	1.20	0.89
الكويت	0.96	...	0.46
لبنان	2.13	2.4	0.22
المغرب	11.33	9.78	8.81
عمان	1.67	0.68	0.37
قطر	0.0	0.01	0.01
السعودية	0.85	0.89	0.60
السودان	7.31	...	0.10
سوريا	0.79	...	1.27
تونس	4.08	...	4.88
الإمارات	1.93	...	3.24
اليمن	...	5.06	0.30

المصدر: المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2006، و 2009 و 2012، الكويت.

وتكاليف التسويق والدعاية والإعلان، بالإضافة إلى الحصول على كمية هائلة من المعلومات عن الأسواق والمستهلكين على الصعيد الدولي.

إن تحرير التجارة الخارجية على مستوى الرقابة الجبائية ورفع الحواجز الجمركية وغير الجمركية يجعل السياسات التنظيمية وإجراءات التجارة الخارجية مكونات مهمة في التأثير على تنافسية الصادرات في الأسواق الدولية.

سياسة تجسير الفجوة الرقمية

لقد أدى التطور السريع في تقانة المعلومات والحاسوب إلى تعميق ما يعرف بالفجوة الرقمية في الدول العربية. وترجع أهمية البنية التحتية التقنية في تدعيم القدرة التنافسية للشركات العربية على المساهمة الكبيرة في النفاذ إلى الأسواق، وتقليل التكاليف المرتبطة بالتعامل، والبحث عن الأسواق،

رابعاً: خاتمة

يمرّ العالم بتغيرات جذرية في وسائل الإنتاج والنقل ووسائل الاتصال والمعلوماتية والتشابك الاقتصادي، وعليه فإنه إن لم تتم مواكبة هذه التغيرات المتتالية والمتسارعة، فقد تصبح الدول العربية ضحية لهذه التغيرات وقد تتجاوزها الظروف.

تناول هذا العدد عرضاً لسياسات تطوير القدرة التنافسية في المنطقة العربية، استناداً إلى نتائج الوضع التنافسي للمنطقة، التي تناولتها تقارير التنافسية العربية التي يصدرها المعهد العربي للتخطيط والتي كان آخرها تقرير عام 2012.

تحدّث العدد عن بيئة الأعمال الجاذبة للتنافسية وأثرها على الصادرات القطرية وعن مستوى الحاكمية ومدى تطور المؤسسات في المنطقة بصفتها لا يتماشيان مع مستويات دخول المنطقة. كما تناول تطور البنية التحتية الأساسية ودورها في تعزيز الاستثمار الخاص ومن ثم تعزيز التنافسية. كما تحدّث عن ضرورة تقليص تدخل الحكومة المباشر والمضطر في النشاط الاقتصادي.

وتناول العدد أهم السياسات الضرورية للارتقاء بالأداء العربي من حيث الإنتاجية والتكلفة، فتحدّث عن ضرورة الاستمرار في سياسات الإصلاح المالي بما يساعد في إزالة التشوهات وتقليل تكاليف الإنتاج، وكذلك عن ضرورة إعادة هيكلة وتأهيل القطاع الصناعي في الدول العربية بما يساعد على زيادة تنافسية هذا القطاع محلياً وخارجياً. وأخيراً استعرض العدد العوامل والمحددات التي تتحكم بالتنافسية على وجه العموم وبتنافسية المنتجات العربية، واستعرض بنوع من التفصيل أهم السياسات التي إذا ما انتهجت يمكن أن تنهض بتنافسية المنتجات العربية، وهي: سياسات صناعية واعية، وسياسات اختيار الرابحين، وبرامج تحديث الصناعة، وسياسات تجارة خارجية منفتحة، ودعم الابتكار وتوطين التقنية، وأخيراً تجسير الفجوة الرقمية.

كما تفتح البنية التحتية الرقمية إمكانيات تطوير التجارة الإلكترونية، التي تتزايد أهميتها بشكل كبير وتحول المستهلكين إلى هذا النوع من التسوق على حساب التجارة التقليدية. ومن أجل تقليل الهوة الرقمية، فإن الدول العربية مطالبة بإحداث تغييرات جذرية في مجال البنية التحتية الرقمية، التي تهدف إلى إلغاء الأمية الرقمية بتوسيع استخدام الحاسوب الشخصي، وبخاصة في المدارس، وتشجيع مجالات التدريب على استخدام الحاسوب.

كما يتعين على الدول العربية تطوير برامج عمل الحكومات ومشاريع الحكومة الإلكترونية على غرار بعض الدول، وذلك لتحديث أداء هذه الحكومات وزيادة فعاليتها وشفافيتها وتقليل البيروقراطية فيها.

من الضروري رفع الاستثمار في مجال الوسائط الحديثة للاتصالات، وعلى وجه الخصوص التقنية الرقمية وزيادة طاقة مختلف الشبكات وزيادة سرعتها وكفاءتها في معالجة ونقل البيانات بمختلف أشكالها.

كما يتعين تقليل تكلفة استخدام الشبكات والهاتف، عبر رفع المنافسة في قطاع الاتصالات وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في شبكة الهاتف، ولاسيما استخدام أشكال التمويل الحديثة لمشاريع البنية التكنولوجية والمعلوماتية، وإنشاء شركات توفير خدمات "الإنترنت" والهاتف النقال. كذلك يتعين تطوير التشريعات وخدمات التأمين لحماية المعلومات والارتقاء بالتجارة الإلكترونية كالتوقيع الإلكتروني والمصادقة، كما يفيد حث الشركات على تطوير مواقع لها على شبكة "الإنترنت" وتطوير استخدام هذه الشبكة في التفاعل بين الشركة وزبائنها وأقرانها في مختلف أوجه نشاطها.

المراجع العربية

- صندوق النقد العربي (1999)، القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، العدد الخامس، أبوظبي.
- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، (2003)، الكويت.
- د. مصطفى بابكر، (2004)، سياسات التنظيم والمنافسة، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 28.
- المعهد العربي للتخطيط (2005)، التنافسية: تحدي الاقتصادات العربية، تحرير: د. محمد عدنان وديع و.أ. حسن الحاج، الكويت.
- سعد السيد حسن، (2005)، العلم والتكنولوجيا في الدول العربية، كلية العلوم، جامعة عين شمس، مصر.
- المعهد العربي للتخطيط (2006)، تقرير التنافسية العربية، الكويت.
- قصي بن عبدالمحسن الخنيزي، (2009)، البحث والتطوير لتحسين القدرة التنافسية، الاقتصادية الإلكترونية، العدد 5654.
- د. رياض بن جليلي، (2010)، برنامج "سياسات تطوير القدرة التنافسية"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 11-15 إبريل.
- المنتدى الاقتصادي العالمي وآخرون، (2011)، تقرير التنافسية العالمية، جنيف.
- المعهد العربي للتخطيط، (2012)، تقرير التنافسية العربية، الكويت.

قائمة إصدارات ((جسر التنمية))

رقم العدد	المؤلف	العنوان
الاول	د. محمد عدنان وديع	مفهوم التنمية
الثاني	د. محمد عدنان وديع	مؤشرات التنمية
الثالث	د. أحمد الكواز	السياسات الصناعية
الرابع	د. علي عبدالقادر علي	الفقر: مؤشرات القياس والسياسات
الخامس	أ. صالح العصفور	الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها
السادس	د. ناجي التوني	استهداف التضخم والسياسة النقدية
السابع	أ. حسن الحاج	طرق المعاينة
الثامن	د. مصطفى بابكر	مؤشرات الأرقام القياسية
التاسع	أ. حسان خضر	تنمية المشاريع الصغيرة
العاشر	د. أحمد الكواز	جداول المخلات المخرجات
الحادي عشر	د. أحمد الكواز	نظام الحسابات القومية
الثاني عشر	أ. جمال حامد	إدارة المشاريع
الثالث عشر	د. ناجي التوني	الإصلاح الضريبي
الرابع عشر	أ. جمال حامد	أساليب التنبؤ
الخامس عشر	د. رياض دهال	الأدوات المالية
السادس عشر	أ. حسن الحاج	مؤشرات سوق العمل
السابع عشر	د. ناجي التوني	الإصلاح المصرفي
الثامن عشر	أ. حسان خضر	خصخصة البنى التحتية
التاسع عشر	أ. صالح العصفور	الأرقام القياسية
العشرون	أ. جمال حامد	التحليل الكمي
الواحد والعشرون	أ. صالح العصفور	السياسات الزراعية
الثاني والعشرون	د. علي عبدالقادر علي	اقتصاديات الصحة
الثالث والعشرون	د. بلقاسم العباس	سياسات اسعار الصرف
الرابع والعشرون	د. محمد عدنان وديع	القدرة التنافسية وقياسها
الخامس والعشرون	د. مصطفى بابكر	السياسات البيئية
السادس والعشرون	أ. حسن الحاج	اقتصاديات البيئة
السابع والعشرون	أ. حسان خضر	تحليل الاسواق المالية
الثامن والعشرون	د. مصطفى بابكر	سياسات التنظيم والمنافسة
التاسع والعشرون	د. ناجي التوني	الازمات المالية
الثلاثون	د. بلقاسم العباس	إدارة الديون الخارجية
الواحد والثلاثون	د. بلقاسم العباس	التصحيح الهيكلي
الثاني والثلاثون	د. أمل البشبيشي	نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T
الثالث والثلاثون	أ. حسان خضر	الاستثمار الاجنبي المباشر: تعاريف
الرابع والثلاثون	د. علي عبدالقادر علي	محددات الاستثمار الاجنبي المباشر
الخامس والثلاثون	د. مصطفى بابكر	نمذجة التوازن العام
السادس والثلاثون	د. أحمد الكواز	النظام الجديد للتجارة العالمية
السابع والثلاثون	د. عادل محمد خليل	منظمة التجارة العالمية: إنشائها وآلية عملها
الثامن والثلاثون	د. عادل محمد خليل	منظمة التجارة العالمية: أهم الإتفاقيات
التاسع والثلاثون	د. عادل محمد خليل	منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل
الأربعون	د. بلقاسم العباس	النمذجة الاقتصادية الكلية
الواحد والإربعون	د. أحمد الكواز	تقييم المشروعات الصناعية
الثاني والإربعون	د. عماد الإمام	مؤسسات والتنمية
الثالث والإربعون	أ. صالح العصفور	التقييم البيئي للمشاريع
الرابع والإربعون	د. ناجي التوني	مؤشرات الجدارة الائتمانية

الخامس الإربعون	أ. حسان خضر	الدمج المصرفي
السادس الإربعون	أ. جمال حامد	اتخاذ القرارات
السابع الإربعون	أ. صالح العصفور	الإرتباط والانحدار البسيط
الثامن الإربعون	أ. حسن الحاج	أدوات المصرف الإسلامي
التاسع الإربعون	د. مصطفى بابكر	اليئة والتجارة والتنافسية
الخمسون	د. مصطفى بابكر	الاساليب الحديثة لتنمية الصادرات
الواحد والخمسون	د. بلقاسم العباس	الاقتصاد القياسي
الثاني والخمسون	أ. حسان خضر	التصنيف التجاري
الثالث والخمسون	أ. صالح العصفور	اساليب التفاوض التجاري الدولي
		مصفوفة الحسابات الاجتماعية
الرابع والخمسون	د. أحمد الكواز	وبعض استخداماتها
		منظمة التجارة العالمية: من الدوحة
الخامس والخمسون	د. أحمد ظلفاح	إلى هونج كونج
السادس والخمسون	د. علي عبد القادر علي	تحليل الاداء التنموي
السابع والخمسون	أ. حسان خضر	أسواق النفط العالمية
الثامن والخمسون	د. بلقاسم العباس	تحليل البطالة
التاسع والخمسون	د. أحمد الكواز	المحاسبة القومية الخضراء
الستون	د. علي عبدالقادر علي	مؤشرات قياس المؤسسات
الواحد والستون	د. مصطفى بابكر	الإنتاجية وقياسها
الثاني والستون	د. علي عبدالقادر علي	نوعية المؤسسات والاداء التنموي
الثالث والستون	د. حسن الحاج	عجز الموازنة: المشكلات والحلول
الرابع والستون	د. علي عبد القادر علي	تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي
الخامس والستون	د. رياض بن جليلي	حساب فجوة الاهداف الإنمائية للألفية
		مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق
السادس والستون	د. علي عبدالقادر علي	الاستهلاكي
السابع والستون	أ. عادل عبدالعظيم	اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات
الثامن والستون	د. عدنان وديع	اقتصاديات التعليم
التاسع والستون	د. أحمد الكواز	إخفاق الية الأسواق وتدخل الدولة
السبعون	د. علي عبدالقادر علي	مؤشرات قياس الفساد الإداري
الواحد والسبعون	د. أحمد الكواز	السياسات التنموية
الثاني والسبعون	د. رياض بن جليلي	تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية
الثالث والسبعون	د. أحمد الكواز	التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي
الرابع والسبعون	أ. ربيع نصر	قياس التحول الهيكلي
الخامس والسبعون	د. بلقاسم العباس	المؤشرات المركبة
السادس والسبعون	د. علي عبدالقادر علي	التطورات الحديثة في الفكر
		الاقتصادي التنموي
السابع والسبعون	د. رياض بن جليلي	برامج الإصلاح المؤسسي
الثامن والسبعون	د. بلقاسم العباس	المساعدات الخارجية من أجل التنمية
التاسع والسبعون	د. علي عبدالقادر علي	قياس معدلات العائد على التعليم
الثمانون	د. إبراهيم أونور	خصائص أسواق الاسهم العربية
		التجارة الخارجية والتكامل
الواحد والثمانون	د. أحمد الكواز	الاقتصادي الإقليمي
الثاني والثمانون	د. علي عبدالقادر علي	النمو الاقتصادي المحابي للفقراء
الثالث والثمانون	د. رياض بن جليلي	سياسات تطوير القدرة التنافسية
الرابع والثمانون	د. وشاح رزاق	عرض العمل والسياسات الاقتصادية
الخامس والثمانون	د. وليد عبد مولاة	دور القطاع التمويلي في التنمية
السادس والثمانون	د. إبراهيم أونور	تطور أسواق المال والتنمية
السابع والثمانون	د. وليد عبد مولاة	بطالة الشباب

الثامن والثمانون	د. بلقاسم العباس	الاستثمارات البيئية العربية
التاسع والثمانون	د. إبراهيم أونور	فعالية أسواق الاسهم العربية
التسعون	د. حسين الاسرج	المسئولية الاجتماعية للشركات
الواحد والتسعون	د. وليد عبد مولاة	البنية الجزئية لاسواق الاوراق المالية
الثاني والتسعون	د. احمد الكواز	مناطق التجارة الحرة
		تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة:
الثالث والتسعون	د. رياض بن جليلي	الخصائص والتحديات
الرابع والتسعون	د. إبراهيم اونور	تذبذب اسواق الاوراق المالية
الخامس والتسعون	د. محمد ابو السعود	الإمكانات التكنولوجية والنمو الاقتصادي
السادس والتسعون	د. رياض بن جليلي	مؤشرات النظم التعليمية
السابع والتسعون	د. وليد عبد مولاة	نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة
الثامن والتسعون	د. بلقاسم العباس	حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية
التاسع والتسعون	د. رياض بن جليلي	تمكين المرأة من أجل التنمية
المائة	د. إبراهيم اونور	الاطر الرقابية لاسواق الاسهم العربية
المائة وواحد	د. احمد الكواز	نظام الحسابات القومية لعام 2008
		تبعات الازمة الاقتصادية على الدول العربية
		والنامية
المائة واثنان	د. بلقاسم العباس	الطبقة الوسطى في الدول العربية
المائة وثلاثة	د. علي عبدالقادر علي	كفاءة البنوك العربية
المائة واربعة	د. وليد عبد مولاة	إدارة المخاطر في الاسواق المالية
المائة وخمسة	د. إبراهيم اونور	السياسات المالية المحابية للفقراء
المائة وستة	د. وليد عبد مولاة	السياسات الاقتصادية الهيكلية
المائة وسبعة	د. احمد الكواز	خبرات التخطيط التنموي في دول مجلس
المائة وثمانية	د. رياض بن جليلي	التعاون الخليجي
		تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية
المائة وتسعة	د. بلقاسم العباس	سياسات العدالة الاجتماعية
المائة وعشرة	د. وليد عبد مولاة	السياسات الصناعية في ظل العولمة
المائة والحادي عشر	د. بلقاسم العباس	ملاحظات حول استقلالية ومركزية البنوك
		المركزية
المائة والثاني عشر	د. وشاح رزاق	التخطيط والتنمية في الدول العربية
المائة والثالث عشر	د. حسين الطلافحة	التخطيط الاستراتيجي للتنمية
المائة والرابع عشر	د. وليد عبد مولاة	سياسات التنافسية
المائة والخامس عشر	أ. صالح العصفور	

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:

http://www.arab-api.org/develop_1.htm

Arab Planning Institute - Kuwait

P.O.Box : 5834 Safat 13059 State of Kuwait
Tel : (965) 24843130 - 24844061 - 24848754
Fax : 24842935



E-mail : api@api.org.kw
web site : [http //www.arab-api.org](http://www.arab-api.org)

المعهد العربي للتخطيط بالكويت

ص.ب : 5834 الصفاة 13059 - دولة الكويت
هاتف : 24848754 - 24844061 - 24843130 - (965)
فاكس : 24842935